الفصل الثالث

النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية

تمهيد:

في البداية، علينا أن نحدد مفهوم **النزاعات الإفريقية وخصائصها في القارة**، ثم نتعرض بالتفصيل لكل مها على حدة. فالنزاعات في القارة الإفريقية لم تظهر طفرة واحدة وإنما كانت هناك مقدمات لها أبرزها ما زرعه المستعمرون من بذور الفتنة والانقسام الأخرى، وآثار ذلك لاحقا على شعوب القارة.

وبالتالي، فالنزاعات في القارة الإفريقية، إما ذات **طابع سياسي** مثل النزاعات الحدودية(وهذه لحسن الحظ تم طيها منذ أن قررت منظمة الوحدة الإفريقيةاحترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري وإلا لكانت الكارثة)، أو نزاعات ذات **طابع اقتصادي** مثل نزاع البحيرات الكبرى(زائير، رواندا، بور ندي)،وقد يكون النزاع ذا **طابع ديني** مثل مأساة ليبيريا، وأحيانا قد يكون النزاع ذا **طابع عرقي**، يبدأ داخل دولة ما، ثم يتحول إلى نزاعات بين الدول، كما كان الحال في **بحيرة الكونغو**، الأمر الذي استدرج حتى الدول من خارج المنطقة ومأساة رواندا والبور ندي، والنتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الآلاف من المهاجرين، واستدانة ثقيلة للقارة الإفريقية، لم تجد بعد معالجة دولية، زيادة على آثار **الحرب الباردة** (**la guerre froide**) التي لاتزال ماثلة للعيان في انغولا والموزمبيق والتشاد.

وهناك أيضا النزاعات حول **الزعامة والسلطوية وإقامة الديمقراطية**، دون دراسة مسبقة أو أي احتياطات من أي نوع أثناء تطبيق مسارات الديمقراطية في إفريقيا.

وقد كان ردّ **المجتمع الإفريقي** بالنسبة للحدود كبؤر توتر اصطنعها المستعمر وفصل فيها القارة إلى أقاليم متمايزة ذا شقين:

الأول: وعي كبير لدى بعض المستنيرين بقدر من الثقافة السياسية إلى إرساء وتوطيد أركان بيئة إقليمية وصبغها بصبغة قومية محلية. أي إنشاء قوميات افريقية محلية متعددة على نمط المفهوم الغربي للقوميات، أي تحويل إفريقيا إلى بلقان أخرى، تظل فيها الأقسام التي وضعت صدفة وبدون أي معلم حدودي واضح.

الثاني: الميل الفطري للإفريقي في التجاوز عن تلك الحدود الصناعية، إذ أنه يتجاوز عنها فعلا ولا يلزم نفسه بها، وبالتالي، فالإفريقي بطبيعته رجل يسافر إلى أبعد المسافات سعيا وراء العمل. ولذلك فإن الظاهرة الواضحة في إفريقيا هي كثرة الهجرات الداخلية المؤقتة، بحيث تكاد تغير من الحدود الإصطناعية التي رسمها الاستعمار.

وإفريقيا من أكثر القارات **تفتتا** من الناحية السياسية، تضم نحو (50) وحدة سياسية لايعادلها في ذلك قارة من قارات العالم الأخرى، وتختلف الدول الإفريقية **حجما**، فمساحة **ساوتومي وبرنسيب** (9672 كلم^2)، أما السودان أكبر الدول الإفريقية فتبلغ مساحته مليونين ونصف مليون كيلومتر مربع، ويعبر هذا **التنوع الطبيعي والبشري** في أكثر من مناسبة عن نفسه في كثير من القضايا الإفريقية التي تطفو على السطح، ولنأخذ مثلا بسيطا **السنغال وكينيا وأنغولا**، من حيث اللغة الرسمية والنظم الإدارية والنظم التعليمية، بل وهندسة البناء، والمحاصيل التي تزرع، مما يعكس الارتباطات الاستعمارية بفرنسا وبريطانيا والبرتغال.

ويكفي أن نضرب مثلا بالجزائر أيضا حيث كان الاستعمار الفرنسي والمستوطنون الفرنسيون، الذين اهتموا بزراعة القمح والكروم كامتداد لتقاليدهم الزراعية في فرنسا، على عكس المستوطنين الهولنديين (البويير) في جنوب إفريقيا، الذين كان همهم الأول تربية الماشية، كامتداد لتقاليدهم الزراعية في موطنهم الأول هولندا.

ويبدو التنوع أيضا حتى في المذاهب والإيديولوجيات المختلفة التي اتبعتها الحكومات الإفريقية، ورغم أن معظم الشعوب الإفريقية لاتزال على درجة متدنيّة من الوعي السياسي بهذه المذاهب، فإن هذه المذاهب المتباينة لاشك تؤثر في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الدول.

لقد اتسم تاريخ إفريقيا الحديث بالوثبة القوية في النضال والكفاح من أجل التحرّر. وقد منح هذا الكفاح من أجل التحرر لإفريقيا رونقها وعزها، التي تفتخر بها الأجيال على مرّ التاريخ، وقد بلغ هذا النضال مداه في جنوب القارة الإفريقية أفضى في النهاية بدحر النظام العنصري وانتصار العدل على الظلم.

وقد عانت القارة الإفريقية من آثار الاستعمار بعد الاستقلال فحدثت نزاعات حدودية بين بعض الدول، مثل: ماحدث في الجزائر، كالنزاع الحدودي **بين الجزائر والمغرب** سنة (1963م)[1] وغيرها من الدول، ولكن بفضل كلمة الزعامات – آنذاك – ووزنها استطاعت أن تضع حدا لكل الهزّات والمشاكل، وكانت الوساطة الإفريقية سيّدة الموقف، دون تدخل

---

(1) انظر مولفنا (**نزاعات الحدود العربية**)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004، مصر.

أجنبي، وقد خفّت هذه النزاعات منذ أن قررت منظمة الوحـــدة الإفريقيـــة (OUA) الأخذ بصورة ملزمة احتـــرام الحـــدود الموروثـــة عـــن العهـــد الاستعماري.

المبحث الأول

الحـــدود الســـياسية

بات معروفا أن غالبية **الحدود الإفريقية** هي حـــدود مفروضـــة أو موضوعة بإرادة خارجية، وضعتها القوى الأوروبية خلال العقدين اللذين تبعا مؤتمر برلين سنة (1884م)، أما قبل الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية فلـــم تكن هناك حدود بالمعنى المتعارف عليه في وقتنا الراهن، وكان **البناء السياسي الوطني** كقيام ممالك معينة من السكان الأصليين، كان يفصلها عن بعـــضها نخوم، كأن تكون أراض غير مسكونة، أو مناطق في شكل مستنقعات، وكان من نتائج وضع هذه الحدود أن أصبحت عمر أحيانا في أرض القبيلة الواحدة، ويرجع هذا إلى اعتبارين **أولهما**: عدم اتفاق الطرفين الأوروبيين لسبب مـــن الأسباب، **وثانيهما**: لتغلب مصلحة اقتصادية إستراتيجية.[1]

إضافة إلى ماتقدم، أحيانا يأتي وضع الحدود كعاكس لصورة قرارات شخصية، والدليل على ذلك الحدود **الكينية- التانزانية**، فقد نصت **الإتفاقة الألمانية- الانجليزية** على أن يسير خط الحدود بين **كينيا** (انجليزية) **وتنجانيقا** (ألمانية) في خط مستقيم من مصب **نهر أومبا** على المحيط الهندي إلى الشواطئ الشرقية **لبحيرة فيكتوريا**، وبالتالي، يصبح **جبل كلمنجاورو** داخـــل النفـــوذ البريطاني، وقد احتج قيصر ألمانيا فيما بعد على اعتبار أن هذا يـــؤدي إلى أن تمتلك بريطانيا أكبر جبلين في إفريقيا وهما **كينيا وكلمنجارو**، وقد وافقـــت **الملكة فيكتوريا** على إهداء **جبل كلمنجارو** إلى قيصر ألمانيا في عيد ميلاده.

---

(1) د.محمد عبد الغني سعودي، ط1، سنة 1980، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

وأصبح من الصعب بعد أن خططت الحدود على أساس استعماري، أن تتغير تلك الحدود، وحالة **غامبيا** خير دليل على بقاء دولة ليس لها مـــايبرر وجودها أساسا، فمساحتها لاتزيد على (4000 ميل مربع)، وبسكان يبلغون نحو نصف مليون نسمة، وتمتد غامبيا لمسافة (200 ميل) على طول نهر غامبيا، ولكنها لاتبلغ حدود هذا النهر الصغير في أي مكان منه، ولا تبلغ منابعه التي تقع في غينيا المجاورة، وهي في نفس الوقت لايتعدى عرضها (22 ميلا).

ويقطع الحد السياسي مابين **السنغال وغامبيا** مظاهر طبيعية واحدة، بل وقبائل واحدة ومستوطنات واحدة، كذلك كان لبروز **غامبيا والـــسنغال** بهذا الشكل أن عزلت القسم الجنوبي من السنغال عن بقية الـــبلاد، وكانـــت القوى الاستعمارية السابقة تعرف تماما الطبيعة الحادة والاصـــطناعية لهـــذه الحدود فكان هناك اتفاق بين المسئولين **البريطانيين والفرنسيين** على ضرورة ضم **غامبيا إلى السنغال** وتعويض **بريطانيا** عنها، ولكن المصالح المحلية وخاصة المصالح التجارية الأوروبية، ومصالح الطبقة المتعلمة الإفريقية، عارضت كـــل تغيير، وأدى خضوع كل من السنغال وغامبيا إلى إدارة استعمارية مختلفة إلى تباين في النظم الإدارية والأنماط الاقتصادية والتعليمية بين البلدين، وقد استمر هذا التباين بين كل من **غامبيا والسنغال** المستقلتين.

المبحث الثاني

أنواع الحدود السياسية

ما يلاحظ على **تخطيط الحدود السياسية** في إفريقيا هو إتباعها الحواجز **الطبيعية والجغرافية، والخطوط الفلكية** أي تلك التي تتبع خط طول أو درجة عرض معينة، وإذا أردنا معرفة أسباب كثرة استخدام خطوط تقسيم المياه في عمليات التحديد السياسي، لوجدنا أن هذا يرجع إلى عمليات الكشف الجغرافي لإفريقيا، إذ أنها كانت تتضمن إلقاء الأضواء على أنماط التصريف النهري للقارة، ولم يكن يعرف من حوض النهر سوى منطقة المصب، ولذلك كان من الطبيعي أن تتفق القوى الاستعمارية على أن تكون الحدود بينها في الداخل المجهول هي مناطق تقسيم المياه بين الأحواض النهرية، لذلك اعترفت بريطانيا سنة (1894م) بنفوذ **الملك ليوبولد** في حوض الكونغو حتى مناطق تقسيم المياه أو حتى الحافات الجبلية التي تحد الأحواض النهرية المجاورة، وخاصة **حوض النيل** في الشمال، أما مدى مراعاة هذا لصالح السكان الأصليين فيمكن أن نستشفّه من رسالة وصلت إلى **السلطان زبير** أحد سلاطين الزاندي (في جنوب غرب السودان) سنة (1900م) من حاكم الإقليم يقول فيها: "**إنك على بينة من الحدود التي اتفق عليها الانجليز والفرنسيون والبلجيكيون، أن النفوذ المصري – الانجليزي يبدأ حيث تنبع المجاري المائية التي تتدفق نحو الشمال أو نحو الجنوب**".[1]

---

(1) المرجع السابق.

أما النوع **الثاني** الشائع في إفريقيا فهو **الخطوط الفلكية**، وهذا النوع من رسم الحدود يتم الاتفاق عليه عادة على موائد المؤتمرات، وعلى بعد مئات الأميال من القارة، ومن ثم كانت تظهر صعوبات كبيرة أمام هؤلاء الذين يقومون بالتخطيط العملي على الطبيعة، والأمثلة على ذلك عديدة، فعند تخطيط الحدود السياسية بين **الكاميرون الألماني ونيجيريا البريطانية** سنة (1903م)، اختلف الفريقان نظرا لأن كل فريق كان يقدر خطوط الطول بطريقة مختلفة عن الآخر.

وحيث تسير خطوط **الحدود الفلكية في مناطق** أو عبر طرق هجرات فصلية، تصبح غير مناسبة، ومنها **خط الحدود بين مصر والسودان** الذي اتفق على أن يسير مع خط عرض (22 شمالا)، مما يؤدي إلى ضرورة اتخاذ خط آخر للحدود الإدارية بحيث يجمع **قبيلة البشاريين** بأكملها في السودان، **وقبيلة العبابدة في مصر**.[1]

ولعل استعمال **الأنهار كحدود سياسية** كان أقل أنواع التحديد السياسي تعقيدا من الناحية الفنية التقنية، إلا في المناطق التي تغيّر فيها الأنهار مجاريها المائية، أو حين كان المجرى المائي معروفا في جزء منه ومجهولا في جزء آخر، عندما وقع اتفاق الحدود، لذلك نجد أن **كارل بيترز** الألماني يدّعي أن نهرا غيّر مجراه، وذلك بغية الحصول على أرض جديدة في شرق إفريقيا، أو للمساومة على منطقة من جهة ثانية، وفي مناقشة لتخطيط الحد السياسي بين **السودان وإثيوبيا** نجدهم يقترحون استخدام **نهر البيبور**، ولكن إذا لم يصل

---

(1) للمزيد من المعلومات في الموضوع، أنظر مولفنا حول (**نزاعات الحدود العربية**)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004، مصر.

البيبور إلى خط عرض (6) شمالا، فان مجراه حتى خط طول (34) شرقا يصبح هو الحد السياسي. ونظرا لصعوبة توغل المستعمر في المراحل الأولى أيضا في **درا فور** في السودان **ووادي** في تشاد، اتخذ **نهر كاجا** حدا سياسيا في غربي السودان بينما القبائل من الجانبين تتجه نحوه **للسقي**، لمدة سبعة شهور في السنة، وبدلا من أن يكون النهر **فاصلا**، أصبح **جاذبا**.

وعلى هذا الأساس، ساهم المستعمر **بالحدود السياسية** التي وضعها على **خلق عدم الولاء القومي لأنه قطع أو قسّم القبيلة الواحدة على أكثر من وحدة سياسية**، كما هو الحال في(**الهوسا**) **والفولاني في نيجيريا والنيجر والكاميرون**، و (**الأيفي**) بين **التوغو وغانا**، و (**الباكونغو**)بين نيجيريا والكونغو الديمقراطية، و (**الأزاندي**) في السودان وزائير، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وشعب الصومال الذي يمتد في إثيوبيا وكينيا، ومعظمها يسبب مشكلات داخلية وخارجية لأن هذه الأجزاء من القبائل لاتحس بالولاء لدولها بقدر ما تحس بالانتماء القبلي.

وكانت السلطات الاستعمارية تخفف من حدة فصل أعضاء القبيلة الواحدة بين مستعمرتين، وذلك بالتخفيف من قيود الانتقال على الجانبين، وقد يرجع هذا إلى أن كثيرا من السلطات الإدارية لم تعرف الحدود الفعلية لكل وحدة سياسية، ولذلك كانت عمليات الانتقال والهجرة من الأمور المألوفة. غير أن استقلال هذه المستعمرات السابقة دون تعديل للحدود، ومحاولة كل دولة جديدة ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود، أدى إلى ظهور مشكلات خطيرة على طول تلك الحدود. فعلى سبيل المثال نجد أن حكومة **التوغو** ظلت فترة تضع مراقبة شديدة على طول

خط الحدود بين **غانا والتوغو** خشية تهريب السلاح للأحزاب المعادية للحكومة، بينما نجد الحدود بين **نيجيريا والكاميرون** وقد انتشرت عليها محطات المراقبة لمنع الهاربين من **الكاميرون** واتخاذ **نيجيريا** ملجأ لهم. كما شددت **إثيوبيا** الحراسة على حدودها مع الصومال، وألغت اتفاقية مع الصومال كانت قد عقدت تسمح لرعاة الصومال بعبور الحدود الأثيوبية بحثا عن الكلأ والماء لماشيتهم.

ورغم سلبيات كل هذه الحدود، فقد أصبحت الحدود الاستعمارية متفقا عليها كأطر للوحدات السياسية المستقلة، معترف بها على الخرائط، وتمارس الحكومات الإفريقية المستقلة سيادتها في داخلها، فضلا عن أن منظمة الوحدة الإفريقية كما هي عند الاستقلال منعا للانشقاق بين الدول الإفريقية، ومن أمثلة مشكلات **تعدد الولاء القومي للشعب الواحد أو القبيلة الواحدة** يمكن أن نضرب مثلين بشعب **الأيفي** وشعب **الصومال**.

المطلب الأول

الأيفى في غانا والتوغو

يبلغ عدد أفراد **شعب الأيفى** نحو (715) ألف نسمة يعيشون في غرب إفريقيا مقسمين بين دولتي **غانا والتوغو**، والحد الشمالي للقبيلة يسير موازيا لخط الساحل على نحو (85) ميلا عنه. وتتألف مواطنهم في غالبيتها من سهول يغلب عليها **الطابع التموجي** لايزيد ارتفاعها عن (4000م)، وتغطيها حشائش **السفانا** المكشوفة، ولا يظهر تغير ملموس في هذه البيئة اللهم إلا بالقرب من الساحل. حيث تمتد البحيرات الساحلية التي تحيط بها أشجار نخيل

الزيت وتفصل بينها رمال الساحل. وإذا استثنينا بعض صيادي الأسماك، نجد الأيفي شعبا من الزراع، يقوم بزراعة الذرة واليام. وهناك رغبة من الأيفي بأن يلتئم شملهم كدولة مستقلة أو كجزء من دولة غانا أو جزء من دولة التوغو.

والجدير بالملاحظة، أن شعب الأيفي قبل التدخل الأوروبي كان مقسما إلى اثنتي عشرة قبيلة فرعية تعيش بين مملكتي أبومي والأشانتي، وخلال فترات الحروب كانت تعقد الأحلاف الوقتية بين هذه الفروع. وكان أول فصل للأيفي عند تحديد خط الحدود بين ساحل الذهب البريطاني والتوغو الألمانية حيث سار الخط بين لومي على الساحل ونهر الفولتا على بعد (30) كيلومترا، ولم تكن هناك شكاوي من الأيفي في ذلك الوقت، غير أن المنطقة قسمت بعد الحرب العالمية الأولى بحيث ضمت فرنسا ثلثي الإقليم بما فيه كل الساحل والخط الحديدي وضم الباقي المجاور لساحل الذهب إلى بريطانيا، وقد تأكد هذا الوضع سنة (1920م) عندما منحت فرنسا وبريطانيا انتدابات على المنطقة. وخفف أثر هذا التقسيم الثالث أن بريطانيا كانت تحكم الجزء الخاص بها، كقسم من ساحل الذهب، على عكس الفرنسيين الذين احتفظوا بإدارته عن داهومي وفولتا العليا، وقد أحسن الأيفي بهذا الفصل في فترة (1941م-1943م)، عندما أغلقت حكومة فيشي الحدود، وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى ظهرت رغبات من الأيفي بالالتئام والوحدة، وإن ظهرت اقتراحات متعددة على كيفية الوحدة.

وقد زارت بعثة من منظمة الأمم المتحدة (ONU) الإقليم سنة (1950م) وكتبت تقريرا ذكرت فيه" أن المشكلة بلغت من الحدة مبلغا

يستدعي حلا سريع لصالح السلام والاستقرار في المنطقة " ولم يظهر هناك حل مرض لمشكلة الأيفي حتى الآن، وقد عمل استفتاء في توغو سنة (1956م)، وظهر من نتيجته رغبة الجزء البريطاني من توغو في الانضمام إلى ساحل الذهب(غانا)، بينما التصويت الذي حدث في توغو الفرنسية كانت نتيجته الرغبة في قيام دولة مستقلة داخل الاتحاد الفرنسي، وإن كانت جمهورية توغو خرجت من هذا الاتحاد سنة (1960م).

إن من الصعوبة بمكان تصوّر حل مرض لهذه المشكلة، فإعادة التوغو البريطانية وتوحيدها مع جمهورية توغو مثلا لن يحل الإشكال، لأنه لن يضم الأيفي الذين يعيشون في جنوب شرق غانا، بل وسيقسم شعب الداجومبا في شمال شرق غانا، وخلق دولة مستقلة للأيفي ليس حلا مرضيا لأنه سيخلق مشكلات في المواصلات والتنمية لبقية أجزاء توغو، ويعتبر الأيفي أنهم يدفعون ثمنا غاليا لوحدتهم مع غانا، وكان لعدم حل هذه المشكلة أثره في حدوث التوتر الدائم في الإقليم، حيث اشتدت الحراسة في غانا والتوغو على خط الحدود، وعندما اغتيل الرئيس أوليمبو سنة (1963م)- آنذاك – أغلقت حدود التوغو مع غانا على الفور، وقد أشارت غانا مرارا إلى قيام اتحاد بينها وبين التوغو، وزاد من توتر الإقليم الضغط الغاني من ناحية وخوف حكومة التوغو من اقتطاع أجزاء من أراضيها من ناحية أخرى.

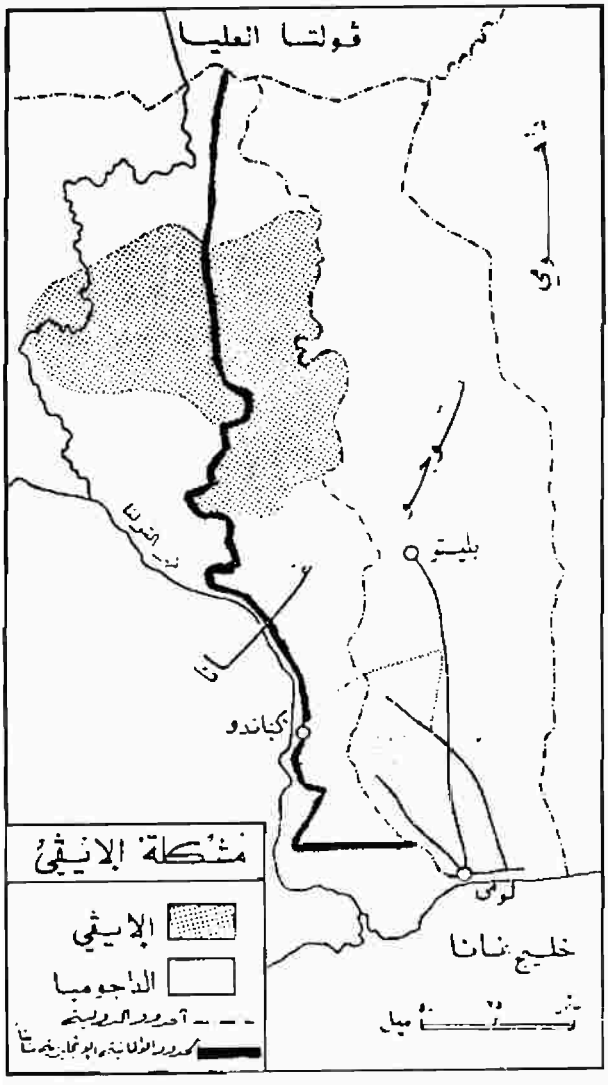

مشكلة الأيفي

المطلب الثاني

أزمة الشعب الصومالي

الصومال، موقعه الجغرافي هو الساحل الشمالي لإقليم شرق إفريقيا، وهو المنفذ الذي يطل على **بوغاز** باب المندب، **والقرن الإفريقي**، هو الصومال بمعناه الواسع، تمتد علاقاته عبر التاريخ مع العرب والفينيقيين، وكانت بلادهم تعرف ببلاد (**بونت**) مصدر العطر والبخور والحرير والجلود. والقرن الإفريقي أمة واحدة، ذات حضارة مكنتها من استيعاب الحضارة الإسلامية حين جاءتها من الشرق بل إن الصومال قد اتصل في علاقاته التجارية مع بلدان الشرق الأقصى والصين.[1]

إذن، يحتل الصوماليون القرن الإفريقي الذي يحدّه البحر الأحمر والمحيط الهندي **وخليج عدن**، فضلا عن خط غير منتظم يبدأ من مصب **نهر تانا في كينيا** إلى **ميناء جيبوتي**، مساحة الصومال هي (637,000كلم^2)، ويبلغ عدد سكانها حوالي (3) ملايين نسمة، انضمت الى جامعة الدول العربية (league des etats arabes) سنة (1973م)، ويعتمد اقتصادها بصورة نسبية على تربية المواشي. وينقسم الشعب الصومالي بين البلدان التالية:

- جيبوتي 2500
- جمهورية الصومال 2.076,000
- اثيوبيا 350,000
- كينيا 119,000

---

(1) صلاح صبري، افريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، ط1، سنة 1960 ، القاهرة.

وإذا كان موقع الصومال قد جعل منها إحـــدى نقـــاط الـــصراع والمواجهة بين الجبارين في السبعينيات والثمانينيات، فإن ظلال سياسة الانفراج لم تكن أقل قسوة على هذا البلد، ليس بسبب تآمر خارجي من هنا أو هناك، وليس بسبب صفقة مرتبة بين الجبارين، ولكن لتركيبـــة البلـــد العـــشائرية، ومستوى المعارضة لسياسة النظام، وسياسة الانفراج الإقليمي هناك.

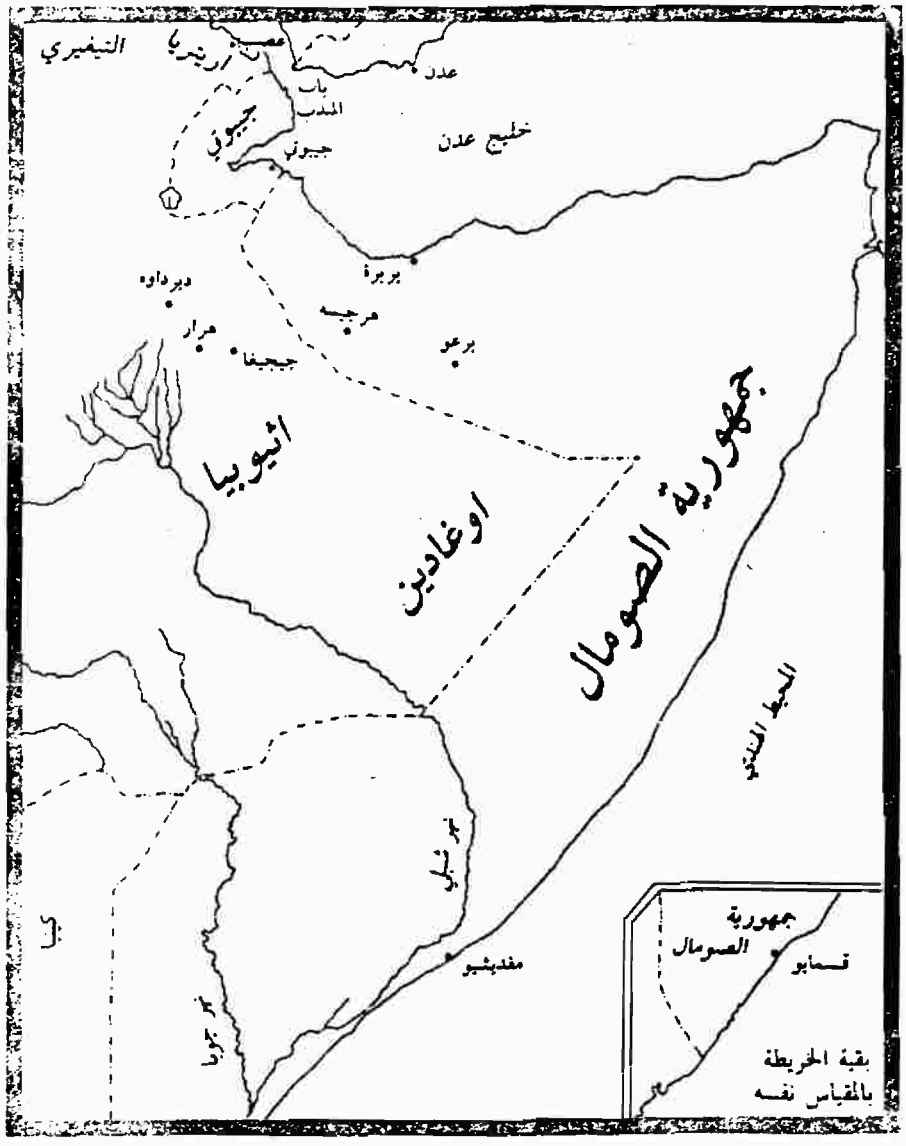

أوغادين (الصومال)

إضافة إلى ماتقدم، توجد مشكلتان للحدود بين جمهورية الصومال من ناحية وبين كينيا وإثيوبيا من ناحية أخرى، وبرغم أنه لم تكن هناك وحدة سياسية قبل ذلك في الإقليم، إلا أنه كانت هنا فترات من الاتحاد لصدّ **قبائل الجالا** في كينيا وأقباط إثيوبيا.

ولا توجد في هذه المناطق حدود ومعالم واضحة، بينما يعتبر الاحتلال الفعلي للأرض هو الأساس الوحيد للسيطرة على الأرض القريبة من موارد الماء والكلأ، وبالتالي، نجد أن الحدود تقع في مناطق الرعي والتي تعتبر حدودا ديناميكية متحركة، تبعا لاختلاف قوة القبائل ومدى احتياجاتها، ويتبع قبائل شمال الصومال نمطا من الرعي يتمثل في الهجرة صيفا إلى **إقليم هود** في إثيوبيا، عندما تكون مرتفعات هود في أحسن حالاتها نباتيا، وفي نفس الوقت تكون مراعي سهول الصومال قد أنهكت.

أما الأجزاء الجنوبية من الصومال، فلا تتميز بظهور حرفة الزراعة فيها فحسب، بالهجرة الفصلية للرعاة أيضا، حيث يتجه السكان بحيواناتهم إلى الأراضي النهرية خلال الفصل الجاف، لأن **نهري جوبا وشبيلي** دائما الجريان ثم يرجعان إلى مراعي الأقاليم الساحلية خلال فصل المطر القصير الذي يمتد من أبريل إلى مايو، ومن أكتوبر إلى نوفمبر، ويصبح اختراق خط الحدود(الصومالية- الأثيوبية)من الأمور الضرورية بالنسبة لبعض القبائل.

والجدير بالذكر، أن الحدود التي فرضت على الإقليم بواسطة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا نجدها ترجع إلى فترة (1885م-1900م) حين حصلت بريطانيا وإيطاليا على مستعمرتيهما، وقد فصلت هذه **الحدود الهندسية** بين أراضي القبيلة الواحدة، حيث فصلت المراعي **الشتوية** على المراعي **الصيفية**.

وقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الإيطالية- الإثيوبية سنة (1908م)، على أن خط الحدود يجب أن يمر إلى الشمال الغربي من نهر **وبي شبيلي** بحيث تقع كل أراضي القبائل. ورغم أن تحديد الخط بين الصومال البريطاني وإثيوبيا صادف نجاحا سنة (1935م)، إلا أن الصوماليين كان لهم حق عبور الحدود إلى مراعيهم التقليدية في **إقليم هسود** طبقا للمعاهدة البريطانية- الأثيوبية.

وعلى هذه الصورة الخبيثة، تمزّقت أوصال **القرن الإفريقي** إلى خمسة أجزاء:

1- الصومال الايطالي (**وعاصمته مقاديشو**)،

2- الصومال البريطاني (**وعاصمته هرجيه**)،

3- الصومال الفرنسي (**جيبوتي حاليا**)،

4- الأوجادين(**التي ابتلعتها إثيوبيا فيما بعد**)،

5- الصومال الكيني(**الذي ضمته بريطانيا إلى كينيا**).[1]

---

(1) يتكون العلم الصومالي من خمسة أقسام ترمز إلى أقسام الصومال الخمسة كما أن المادة السادسة من أول دستور للصومال بعد الاستقلال في سنة 1960 تنص صراحة على العمل لتحقيق وحدة كل الأراضي الصومالية بأقسامها الخمسة هذه، لكن الوضع تغيّر قليلا في الدستور الجديد الذي وضعه نظام الرئيس محمد زياد بري في سنة 1979 ، بعد عشر سنوات تقريبا من سيطرته على الحكم وإلغائه الدستور السابق. ففي 30 غشت سنة 1979 أجري استفتاء شعبي في الصومال على مشروع الدستور الجديد ووفق عليه بالأغلبية العظمى. ويلاحظ أن المادة السادسة عشرة منه تناولت مشكلة (**الوطن الصومالي الكبير**) بمفهوم مختلف أثار ارتياحا في الدول المجاورة التي في نزاع مع الصومال بسبب الحدود خاصة أثيوبيا وكينيا. فقد نصت المادة على أن تدعم جمهورية الصومال تحرير الأراضي الصومالية – المحتلة – فقط بالوسائل الشرعية والسلمية.

ومن الواضح أن هذا التغيير في معالجة قضية الأراضي الصومالية المحتلة قد جاء بعد تجارب مريرة تعرضت فيها مقديشو لهزات سياسية واقتصادية عنيفة، منها حرب الحدود مع كينيا التي استمرت – عبر عمليات فدائية – 4 سنوات في الستينات، ثم الحرب الأولى في سنة (1964)، والثانية في سنة (1978) مع إثيوبيا، ثم استقلال جيبوتي رسميا في سنة (1977).

وبرغم الحدود الاستعمارية الماكرة، فقد أدى ضغط الصوماليين المتواصل على **قبائل الجالا** في شمال شرقي كينيا إلى زحزحتهم إلى الغرب من النهر، وبالتالي، انخفض عدد الصوماليين في كينيا سنة (1921م) نتيجة تنازل بريطانيا عن الإقليم الواقع بين **نهر جوبا** وحدود الصومال الايطالي، مكافأة لايطاليا على اشتراكها في الحرب العالمية الأولى، وقد اتفق على خط حدود يبعد (60) ميلا شرق **نهر تانا** يعرف بخط الصومال، ومنعت هجرة الصوماليين إلى الغرب من هذا الخط، وذلك لحماية **قبائل الجالا** ولكن هذا الإجراء بدوره لم يصادف نجاحا يذكر، نظرا لأن الجماعات الصومالية في الوقت الحاضر تعيش على مرمى (10) أميال من الضفة الشرقية للنهر.

وقام نزاع على الحدود بين إثيوبيا وإيطاليا سنة (1935م)، وفي نفس السنة احتلت إيطاليا ماكان يعرف بالحبشة آنذاك، وبذلك ربطت بين شعب الصومال في **أوجادن** والصومال الإيطالي، واحتلت إيطاليا الصومال الإيطالي سنة (1940م) غير أن السيادة الإيطالية حلت محلها السيادة البريطانية في السنة التالية، ورغم استقلال الحبشة إلا أن بريطانيا استمرت في إدارة إقليم هود، وهذا معناه أن الشعب الصومالي استمر تحت الحكم (arbitre) البريطاني حتى سنة (1950م) عندما وضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الإيطالية من قبل منظمة الأمم المتحدة (ONU).

وقد حاولت إيطاليا الوصول إلى اتفاق بشأن موضوع الحدود مع إثيوبيا خلال عشر سنوات التالية، ولكن دون جدوى. وبدأت وحدة الشعب الصومالي تتفكك سنة (1954م) عندما رجع إقليم هود وبعض

المناطق الأخرى إلى إثيوبيا، وإن كانت قد عقدت معاهدة بين بريطانيا وإثيوبيا لحفظ حق الصوماليين الإيطالي والبريطاني في جمهورية الصومال المستقلة.

ورغم أن هذا أدى إلى وحدة بين الشعب الصومالي فإنه زاد من حدة النزاع في إثيوبيا، وادعت إثيوبيا أنه ليس من حق حكومة الصومال وراثة حقوق أعطيت للحكومة الأثيوبية للحكومة الأثيوبية، وجذب الجمهورية الجديدة إلى نوع من الاتحاد الفدرالي مع إثيوبيا كما فعلت مع إريتريا، ووعدت إثيوبيا الصوماليين بفتح المدارس وبناء المستشفيات وحفر الآبار، فضلا عن إقامة مشروعات توليد القوى الكهربائية على **نهري جوبا وشبيلي**، ولكن الصوماليين عارضوا كل تسوية مع إثيوبيا، مما أدى إلى أن تنفق حكومة الصومال (20%) من ميزانيتها (1963م) على المجهود الحربي.

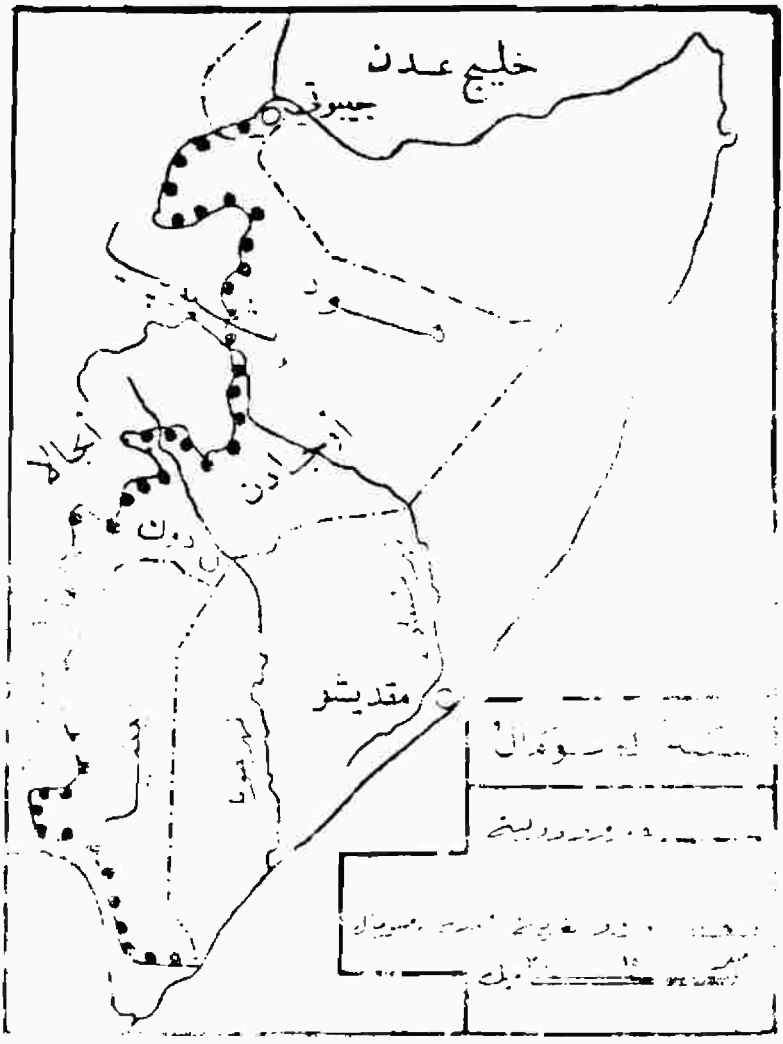

الصومال

وبينما يتصف **النزاع الصومالي- الأثيوبي** بالقدم إلى حدّ ما، نجد أن النزاع **الصومالي- الكيني**، أو طلب صوماليي كينيا الانضمام إلى الصومال لا يرجع إلا لسنة (1963م)، وقد اتفق الحزبان اللذان يمثلان صوماليي كينيا في مطالبهم للمستقبل، وتتمثل هذه المطالب في عمل استفتاء في مديرية الحدود الشمالية في كينيا التي يعيش الصوماليون شرقها **والبورون** في غربها وهؤلاء أقرب إلى الصوماليين منهم إلى أهل كينيا، ويشرف على الاستفتاء أعضاء من منظمة الأمم المتحدة (ONU) ولكن من غير الأعضاء الإفريقيين، وذلك بعد انسحاب قوات الشرطة والجيش التابعة لكينيا من الإقليم.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن قضية ضمّ صوماليي كينيا ليس لكونهم يرتبطون حضاريا بأهل جمهورية الصومال فحسب، بل لأن **خط الحدود الهندسية** يفصل بين المراعي الصيفية والمراعي الشتوية للقبائل، فضلا عن بعد هذا الإقليم عن بقية كينيا. وفي جميع الحالات لا نجد أيّا من الأحزاب المتصارعة في كينيا يوافق على اقتطاع نحو خمس مساحة كينيا وهي التي تكون المديرية الشمالية (NFD) وهكذا تنقسم الأمة الصومالية، بين ثلاث دول هي: الصومال، وأثيوبيا، وكينيا.

المبحث الثالث

النزاع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا

عمد الاستعمار البريطاني إلى احتلال الصومال تحت الوصاية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحين سلم البلاد للإدارة الإيطالية، زرع بذور المشكلة الحدودية التي تعرف بمشكلة الحدود الأثيوبية- الصومالية، فاستبقى بضع مناطق من الصومال الإيطالي وتنازل عنها لأثيوبيا بموجب معاهدة ثنائية سنة (1954م).

على أن ما ينبغي الإشارة إليه هو التأكيد على أن **الخريطة السياسية** للقرن الإفريقي هي خريطة بالغة التعقيد بكل المقاييس بسبب تداخل العناصر والأصول العرقية (ethnisme) والحضارية المختلفة. أما من **الناحية الجغرافية**، فتضم مساحات شاسعة عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا، المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد إلى الداخل حتى حدود إثيوبيا وكينيا والسودان والصومال. أما من **الناحية السياسية**، فهو يضم ببساطة أربع قوى هي: إثيوبيا، والصومال، وإرتريا، وجيبوتي.

وكان من نتيجة هذا الوضع غير الطبيعي أن تداخلت الحدود وفصلت بين أبناء القومية الواحدة، ووزعت أعضاء القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، وكان الهدف الرئيسي هو تفتيت وحدة القومية السياسية في القرن الإفريقي، وهي **القومية الصومالية** التي جسدت إلى حد كبير حضارة وثقافة ولغة ودين وشعب موحّد.

وعلى هذا الأساس نشأ وتطور **صراع الإرادات القومية والسياسية** في القرن الإفريقي، فقد ظلت خلافات الحدود هي التي تحكم حركة هذا الصراع وتوجهه، وستظل كذلك ربما إلى فترة طويلة، وليست هذه الخاصيّة- **خاصيّة صراع الحدود** – قاصرة على حالة الصومال وإثيوبيا في القرن الإفريقي، بل هي ظاهرة سياسية عامة تسود القارة الإفريقية كلها بفعل **السياسة الاستعمارية** القديمة، التي كانت قائمة أساسا على **المبدأ الاستعماري** البريطاني" **فرّق تسد** ".

وقد أدّى صراع الإرادات السياسية وتعارض المصالح والأهداف الإستراتيجية بين إثيوبيا والصومال إلى استمرار نزاعهما التقليدي الذي يخفت أحيانا فلا نسمع له إلا صوت المبارزات السياسية والدبلوماسية، ويطفو أحيانا في صور حروب ومواجهات مسلحة داميّة وعنيفة، كتلك التي شهدتها المنطقة في سنة (1964م- 1977م).

وقد عرفت العلاقات بين إثيوبيا والصومال خلافا حادّا بينهما على منطقة (**الأوغاد ين**) دام عشرة سنوات، وأعلن في كل من (**مقديشو**) و (**أديس أبابا**) إثر مناقشة بين مسئولي البلدين في العاصمة الصومالية (**مقديشو**) أعلن عن تبادل قوائم بأسرى الحرب المحتجزين لدى كل منهما منذ حرب (**الأوغاد ين**) سنة (1977م- 1978م)، والتي نتج عنها حوالي ثلاثة آلاف قتيل وسبعمائة أسير حرب أثيوبي وصومالي.[1]

---

(1) اليوم السابع، (**مجلة أسبوعية فلسطينية**)، تصدر في قبرص، غشت سنة 1988م.

الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري

وقد جاء تقارب المسافات المتباعدة بين الصومال وأثيوبيا في إطـــار **معاهدة السلام** التي تم التوقيع عليها بين البلدين في مقديشو في(4)ابريل سنة (1988م) إثر مباحثات جيبوتي التي جرت بين الرئيسين- آنذاك- **منغـــستو هيلا مريام ومحمد سياد بري** تحت منظمة (**ايقات**) لمكافحة التصحّر والجراد والمجاعة، من أجل طي صفحة حافلة بالتوترات، والمشاحنات والحروب دامت أكثر من ربع قرن بين البلدين

وقد كان لتدخل منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) الوليـــدة آنـــذاك والرئيس الجيبوتي **حسن جوليد** دور كبير في إحياء هذه المعاهدة أملا في تحقيق الأمن والاستقرار بين البلدين ولكليهما حدود مع بلاده.

وقد شكلت **معاهدة السلام** بين البلدين منعطفا تاريخيـــا في مجـــرى الصراع الأثيوبي- الصومالي على منطقة **الأوغاد ين** وقد اشتملت على مـــا يأتي:

- سحب قوات الطرفين من المنطقة المتنازع عليها على بعد (15) كلـــم من الجانبين،
- وقف الأنشطة المعادية، والحملات الإعلامية بين الطرفين،
- إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما،
- تبادل أسرى الحرب، ومحاولة كل منهما إحلال السلام في المنطقة،
- عدم السماح بأي نشاط تخريبي من فوق ترابهما ضد الآخر.[1]

والجدير بالذكر، أن البند الرابع من الاتفاقية هو الذي فجّر الوضـــع داخل الصومال على عكس ما كان يتوقع، فالترجمة العملية لهذا البند تعـــني

---

(1) اليوم السابع، (**مجلة أسبوعية فلسطينية**)، فبراير سنة 1969 .

بالنسبة للطرف الأثيوبي الكف عن تقديم كافة ألوان الـدعم والتـسهيلات للمعارضة الصومالية بشقيها الشمالي (**الجبهة الوطنية الصومالية**) والجنوبيـة (**جبهة الخلاص الوطني الصومالية**)، وتعني بالنسبة للصومال، ليس الكف عن الوقوف وراء جبهة تحرير الصومال الغربي **أوغادين** فحسب وإنما أيضا وقف المطالبة التاريخية بهذا الجزء من الصومال الذي تنازلت عنه بريطانيـا في (31) يناير سنة (1942م)، بموجب اتفاقية مع إثيوبيا.

وقد جاء تطبيق الاتفاق بمثابة النقطة التي أفاضت كأس التناقـضات الصومالية الداخلية المتعددة الأبعاد والأهداف في وقت لم يحسم فيه الـصراع بصورة نهائية بين خلفاء **الرئيس محمد سياد بري** في داخل عائلته. واختلطت الأوراق وتوزعت بدرجة شديدة التعقيد في خارطة التركيب القبلي للمجتمع الصومالي.

الرئيس الأثيوبي السابق منقيستو هيلا مريام

في موازاة ذلك، فجرت المعارك في المدن الشمالية (**هرجيه، وبربرا، وبرعو**) تناقضات حادة في داخل التحالف القبلي الحاكم في مقديشو، إذ أن الوحدات العسكرية المنحدرة من قبيلة **أوغادين** رفضت الدخول في معارك **الجبهة الوطنية الصومالية** (الاسحاقية)، وفي (هرجيه) و (بربرا) أكدت القيادة العسكرية الصومالية المركزية بأن أبناء الشمال سواء كانوا جنودا، وضباطا، أو كبار المسئولين" **لم يتصدّوا للإرهابيين فحسب، وإنما سهّلوا لهم مهمتهم التخريبية** "كما جاء في رسالة **الجنرال محمد سياد بري** إلى القيادة العليا في مقديشو، ويضيف"بدأت أشك أن الوحدات العسكرية التي توجد تحت قيادة عناصر من أصل **أوغادين وإسحاق**، وأن ثقته الوحيدة هي في أبناء قبيلته وقبيلة الرئيس (**مريحان**).

وقد ظل الصومال مسرحا للأحداث الدرامية العنيفة حتى اكتساح الولايات المتحدة وهذه المرة خلف يافطة أصحاب **الخوذات الزرق** ماكان يعرف وقتها بخطة (**إعادة الأمل**) التي كانت تقودها منظمة الأمم المتحدة (ONU) وبعد مصرع (23) عسكريا أمميا من الباكستان مارست ولأول مرة في تاريخها منظمة الأمم المتحدة (ONU) الانتقام من طرف **القبعات الزرق** في حق (23) صوماليا وقصف البيوت وتدمير المستشفيات بحجج واهية وادعاءات لا يقبلها المنطق، إضافة إلى القبض على **الجنرال عيد يد** لكن لعبة (**الفسحة**) التي مارستها الولايات المتحدة انتهت بدحرها وطردها من أرض الصومال.

المبحث الرابع

النزاع الحدودي بين الصومال وإريتريا

عرف النزاع الأثيوبي- الإرتيري منعطفات حادة ومذ ما يربو على ربع قرن، ناضل فيها الشعب الإرتيري في عدة جبهات : سياسية ودبلوماسية وعسكرية في سبيل استقلاله وتقرير مصيره، ووضع حد لاستنزاف خيرات الشعبين الأثيوبي والإرتيري، حتى تم **اتفاق السلم بالجزائر** بين البلدين المتحاربين، بفضل الجهود المضنية التي بذلها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين والتي كلّلت باتفاق وقف القتال المبرم في (18) يونيو سنة (2000م)، **واتفاق السلم** الموقع في (2000/12/12م) بين الوزير الأول الأثيوبي السيد/**مليس زناوي**، والرئيس الإرتيري السيد/**إسياس أفوركي**.

وكان واضحا أن إثيوبيا بعد أن فرغت من حربها مع الصومال حول قضية (**الأوغادين**) في مارس سنة (1918م) اتجهت شمالا وبالذات إلى **إريتريا** لإنهاء الوضع المتأزم هناك، وخاصة بعد استمرار المعارك، إلى مرحلة هجوم واسع شنته جبهات التحرير الثلاث (**جبهة تحرير إريتريا، والجبهة الشعبية، والقوات الشعبية**) على المدن الرئيسية بعد أن أحكمت قبضتها على الريف والمدن الصغرى وقطعت الطرق الرئيسية، وأصبح الجيش الأثيوبي في جزر محاصرة ومنعزلة لا رابط بينها برا أو بحرا.

وأمام دينمومة التوتر في منطقة القرن الإفريقي، استغلت الدولتان العظميان حالة الحرب السائدة لممارسة **لعبة شدّ الحبل** بينهما، وتنافستا فيما بينهما لبسط نفوذهما العسكري، ثم السياسي على حوض البحر الأحمر عامة والمدخل الجنوبي لباب المندب خاصة. ولم تجد واشنطن ولا موسكو أي صعوبة في ذلك، لأن الحكومات التي تعاقبت على أديس بابا (**من هيلاسلاسي إلى منغستو هيلا ماريام**) من عقد تحالفات مع الدول الكبرى، وسمحت لها بإقامة قواعد عسكرية في **الهضبة الإريترية**، وعلى طول الشواطئ الإريترية.

وكان المجلس العسكري الأثيوبي (**الدرق**) قد قدّم تسهيلات عسكرية للروس في أرخبيل **دهلك**، الواقع على بعد (15)كلم **ميناء مصوع** الأرتيري، أما السبب الجوهري وراء السياسة الأثيوبية فهو: لاحكومة **الإمبراطور هيلاسلاسي**، ولا ساطة **الكولونيل منغستو** تحظى بدعم جماهيري وعليه فالحكومات السابقة كانت تغطي ضعفها بتحالفات خارجية، فيما الجبهات الإرتيرية للاستثناء تحاشت تدويل الصراع الأثيوبي- الإرتيري ولم تعقد أي تحالف مع أي طرف لكي لايكون استقلال شعوب القرن الإفريقي ألعوبة في أيدي دول كبرى.

الرئيس الأرتيري آسياس أفرقي

خلفية تاريخية:

في مستهل الربع الأخير من القرن التاسع عشر بسطت إيطاليا الفاشية نفوذها الاستعماري على إريتريا، بعد تغلبها على مقاومة الشعب الإريتري بالرصاص. والقمع واغتيال العناصر الوطنية التي تزعمت تظاهرا ت الـشبيبة المناهـضة للفاشية، وإكراه آلاف من المواطنين على التجنيد لخـوض حـروب فاشـية استعمارية ضد دول إفريقية عدة. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كانت إريتريا مسرحا لمعارك بين القوات الإيطالية والبريطانية، وفي نهاية المطاف منيت الفاشية الإيطالية بهزيمة عسكرية في إريتريا، كما كسر جيش الحلفاء شـوكة النازية في أوروبا وبذلك سقطت إريتريا تحت وصاية بريطانيا العظمى، ومـا لبث الاستعمار البريطاني أن حلّ محل الاستعمار الإيطالي تدريجيا.

وبعد توقيع معاهدة باريس للسلام بين الاتحاد الـسوفيتي (سـابقا)، والولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنـسا، وإيطاليـا في فبرايـر سـنة (1947م)، تخلت إيطاليا عن مستعمراتها الإفريقية : ليبيا، الصومال، إريتريـا، ولكن الدول الأربع الكبرى لم تجد حلا للمسألة الإرتيرية، فأحالتـها علـى الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ولو شاءت الأمم المتحدة آنذاك لكانت إريتريا أول دولة إفريقية تتحرر من نير الاستعمار في القارة ولكن الجمعية في جلستها الرابعة المنعقدة في (21) نوفمبر سنة (1949م) تبنت القرار الرقم 4/389، الذي أوحت به الولايات المتحدة، والذي بموجبه تم إرسال وفد الأمم المتحـدة إلى إريتريا لجس نبض الشعب. وكان قوام الوفد ممثلي كل من: بورما، غواتيمالا، النرويج، باكستان، واتحاد جنوب إفريقيا. بعد دراسة ميدانية، ولقاءات مـع **الأحزاب السياسية الإرتيرية : الكتلة الإرتيرية للاستقلال، حزب إريتريـا**

الاتحادي، الرابطة الإسلامية المستقلة، الحزب الليبرالي التقدمي، والحزب الموالي لإيطاليا. عادت بعثة الأمم المتحدة برؤية غير موحدة حول مصير إريتريا. منهم من اقترح ضم إريتريا إلى إثيوبيا، ومنهم من أوصى بوضع البلاد تحت وصاية الأمم المتحدة مدة عشر سنوات تنال بعدها إريتريا استقلالها.

وأما ارتباك الدول الأعضاء حول مصير الشعب الإرتيري، نزلت أمريكا إلى الحلبة السياسية بكل وزنها الدبلوماسي، ونفوذها الاقتصادي والسياسي على معظم الدول الأعضاء وفرضت وجهة نظرها القائمة : بضم إريتريا إلى إثيوبيا فيدراليا. و لم يجد السيد/جون فوستر دالاس(وزير خارجية أمريكا آنذاك) أي حرج في إفشاء دوافع حكومته في ذلك القرار عندما قال:" **إن مصلحتنا الإستراتيجية في البحر الأحر، واعتبارات سلام العالم وأمنه يمليان علينا، إلحاق هذا البلد إريتريا بأثيوبيا التي هي صديقتنا** ".

دبابات البوسنة استولى عليها الارتيريون

وفي قرارها الصادر في ديسمبر سنة (1950م) تحت رقم (5/390) أوصت منظمة الأمم المتحدة (ONU) **بأن تكون إريتريا وحدة تتمتع بالحكم (arbitre) الذاتي داخل اتحاد بأثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي.** وإذ ذاك عمّت الإضرابات والتظاهرات ربوع البلاد معبرة عن رفض الشعب للقرار الفيدرالي، **ولقد أسمعت لوناد يت حيّا، ولكن لاحياة لمن تنادي.**

ومعلوم أن الاتحاد الفدرالي ينصّ على وجود هويّة إريترية مستقلة، إلا أن حكومة **هيلاسلاسي** شرعت فورا في اغتصاب اللوائح الفدرالية، وضمن الكيان الإرتيري تدريجيا، فألغت اللغتين الأرتيريتين حسب الدستور الأرتيري:**اللغة الأمهرية** لغة قومية الامبراطور هيلاسلاسي، وأصبحت إريتريا تابعة اقتصاديا لأثيوبيا، وأنزل العلم الأرتيري، وضمّت إريتريا إلى إثيوبيا، وكانت هذه المقدمات بداية **لاندلاع الثورة المسلحة الأرتيرية في** (1961/9/1م) وأطلق الشهيد **حامد إدريس عواتي** الرصاصة الأولى، التي أعلنت ميلاد **جبهة التحرير الأرتيرية**، وبالتدريج عمّت الثورة أرجاء إريتريا.

مقاتلات في جبهة تحرير الأوغادين سابقا

المبحث الخامس

جيبوتي بين المطرقة والسندان

كانت **جيبوتي** إحدى المستعمرات الفرنسية في القرن الإفريقي، التي احتلتها سنة (1862م) خلال عصور الصراع الدولي بينها وبين بريطانيا للسيطرة على نقاط التحكم ومراكز الثقل الاستراتيجي الواقعة على طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب.

وفي خضم الصراعات والأطماع الدولية، **بادرت السودان** إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر يضم الدول العربية الواقعة على البحر الأحمر، وهو المؤتمر الذي انعقد في تعز باليمن الشمالي (قبل توحيده) في (2) مارس سنة (1977م) حضره رؤساء[1] السودان والصومال واليمن الديمقراطي واليمن الشمالي، وتغيّب وقتها عن المؤتمر أهم الدول العربية المطلة على **البحر الأحمر** وهي: مصر والسعودية، بالإضافة إلى الأردن، مما افقد المؤتمر أهميته وأضعف نتائجه المرتقبة. ومايهمنا في الموضوع هو إشارة بيان المؤتمر بصورة عابرة- لكنها ذات دلالة- إلى وعود فرنسا بإعطاء الاستقلال لمستعمرتها في القرن الإفريقي وبالتحديد جيبوتي.

وبعد شهرين من انعقاد **مؤتمر تعز** حصلت جيبوتي على استقلالها من فرنسا بعد استفتاء شعبي أجري في (8) مايو سنة (1977م). وصوت (98%) من شعبها البالغ حوالي ربع مليون نسمة لصالح الاستقلال التام. وبذلك أنهى هذا

---

(1) الرؤساء هم: جعفر النميري (السودان، وسياد بري (الصومال)، وسالم ربيعي (اليمن الديمقراطي)، وابراهيم الحمدي (اليمن الشمالي).

الاستفتاء إلى حدّ ما – حينذاك – جانبا من الصراع التقليدي بين الصومال وإثيوبيا اللتين كانت كل منهما تريد ضم جيبوتي إليها، وهو الصراع الذي ترسبت جذوره القبلية بين التيارين القوميين في البلاد، وهما **تيار العفر وتيار العيسى:**

1)- **تيار العفر**[1]: ويضم قبيلتين هما (**الأسايمرة**) و(**الأدوبمرة**) ويشكلون (40%) من السكان طبقا للتقديرات الفرنسية.

2)- **تيار العيسى**: ويضم هو الآخر أربع قبائل هي: **العيسى، الدرادو، الأباك، الفارابورس**، وهم يشكلون (60%) من السكان ويرتبطون بشريا وتاريخيا بالقبائل الصومالية.

والجدير بالملاحظة أنه منذ أن أعلنت فرنسا نيتها لتصفية مستعمرتها في جيبوتي اشتعل الصراع السياسي بين الصومال وأثيوبيا، وادعاء كل منهما أحقيته المطلقة في جيبوتي، وهو صراع ليس وليد اليوم بل هو تاريخي وقديم، إذ أن الصومال تعتبر أن جيبوتي **وخليج تاجورا** الذي تطل عليه جزء أساسي من الوطن الصومالي الكبير بأقاليمه الخمسة، وجيبوتي هي ذلك الإقليم الخامس الذي يجب أن يعود إلى الوطن الأم. والصومال يستند في ذلك إلى أسس حضارية ودينية وتاريخية وعرقية قومية أيضا. فالتاريخ يقول أن كل الساحل الصومالي- بما فيه **جيبوتي وأوجا دين** بالطبع- جزء أساسي من الامتداد

([1]) يرجع أصل العفر تاريخيا إلى الهجرات السامية العربية الأولى التي خرجت من الجزيرة العربية، واتجهت إلى الساحل الشرقي لإفريقيا وقد اختلطت هذه الهجرات السامية مع العناصر المحلية وهي حامية ونتج عن هذا المزيج البشري قبائل العفر الحالية الذين يسمون عادة (الدناكل) المنتشرون في القرن الإفريقي بصفة عامة، والذين يرتبطون عاطفيا بقبائل كثيرة في إثيوبيا.(صراع القوى العظمى في القرن الإفريقي، مرجع سبق ذكره).

الجغرافي الطبيعي للصومال، والقبائل التي تسكنه هي أيضا امتداد **عرقي** وبشري للقبائل الصومالية القديمة، واللغة واللهجات متقاربة ومترابطة كذلك.

بينما إثيوبيا تصرّ من ناحيتها على أحقيتها في ضمّ جيبوتي زاعمة أنها امتداد جغرافي وبشري لها وأن الإمبراطورية تمارس نفوذها على هذا الساحل منذ أقدم العصور، خاصة منذ توسع الإمبراطورية وتمددها الجغرافي على يد الإمبراطور(**منليك**) الذي حكم الفترة (1881م-1913م) وهو موسس إثيوبيا الحديثة.

و لم يكن الصراع على جيبوتي صراعا محليا فحسب بين الصومال وإثيوبيا، بل كذلك صراعا **دوليا** بين القوتين العظميين الأساسيتين في القرن التاسع عشر، وأعني بذلك بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا لهم سبق استعمار جيبوتي والسيطرة على **خليج تاجورا**، من خلال مجموعة الاتفاقيات التي عقدتها مع سلاطين المنطقة وشيوخها في أعوام : 1862م، 1884م، 1885م، 1896م، والتي كبّلت بها هؤلاء الحكام وربطتهم بعجلة الاستعمار الفرنسي، الذي كان ينافس الاستعمار البريطاني في السيطرة على مضايق **باب المندب** وعلى الساحل الشرقي لإفريقيا.

ولقد عقدت الدولتان الاستعماريتان **اتفاقية تفاهم** بينهما في فبراير سنة (1988م) حددتا فيها مناطق نفوذ كل منهما في الساحل الصومالي وخليج تاجورا فيها مايلي:

- تعترف الحكومة البريطانية بالحماية الفرنسية على سواحل خليج تاجورا بما فيها **جزر موسى والباب** الواقعة في الخليج وعلى السكان والقبائل فيها.

- تعترف الحكومة الفرنسية بالحماية البريطانية على الساحل الصومالي ابتداء من شرق خط الحدود الفاصل إلى بندر زياد، وبالتالي، على سكان وقبائل هذه المناطق.

- تتعهد الدولتان بعدم التدخل في أي من المناطق الخاضعة لأحد الطرفين، كما تتعهدان بعدم ضم هرر إلى مناطق نفوذهما، وأن يظل طريق القوافل بين **زيلع** و **هرر** مفتوحا لاستعمال الدولتين.

لقد اكتسبت جيبوتي، التي تبلغ مساحتها (23) ألف كيلومتر مربع مقسمة إلى (5) محافظات هي : **جيبوتي وتاجورا وأوبوك وصبيح ودخيل**، ويسكنها ربع مليون نسمة فحسب. أهميتها في الصراع الأثيوبي الصومالي والبريطاني الفرنسي، من مركزها الاستراتيجي المطل مباشرة على مضيق باب المندب، ومن ارتباطها بخط السكك الحديدية الممتد إلى أديس أبابا وعليه تنقل إثيوبيا (80%) منتجاتها الواردة.

وفي ظل هذه الأهمية تصاعدت حدة الصراع بين إثيوبيا والصومال خاصة خلال سنتي : (1976م-1977م)، كل منهما تحاول السيطرة على المستعمرة الفرنسية التي تسعى للاستقلال. وكل منهما تقول بأحقيتها التاريخية في ذلك، وكل منهما تريد تأمين حدودها أكثر وأكثر والإطلال المباشر على باب المندب، وبالطبع لم يكن الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بعيد عن ذلك.

الثوار الأرتيريون في الطريق إلى أسمرة

إلا أن استفتاء مايو كرّس الاستقلال التام عن كل من إثيوبيا والصومال، رغم أن البلاد لاتملك المقومات الأساسية لقيام دولة[1] تحتفظ بتوازنها بين عملاقين محليين (**الصومال وأثيوبيا**) أو بين عملاقين دوليين- آنذاك – الولايات المتحدة الأمريكية (USA) والاتحادي السوفيتي (URSS) سابقا. وهكذا أصبحت جيبوتي في (27) يونيو سنة (1977م) الدولة رقم (22) في الجامعة العربية، ورقم (49) في منظمة الوحدة الإفريقية، ورقم (148) في منظمة الأمم المتحدة (ONU).

ورغم تحقق الاستقلال لهذه الدولة الصغيرة ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة، فإن الصراع المحلي والدولي مايزال يفرض نفسه عليها ويلقي بثقله الشديد على كيانها الذي يرتفع فوقه علم الاستقلال.

ولعل أبرز عوامل التفجر والصراع صعوبة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية داخل البلاد. فهي اقتصاديا بلاد ليست لها موارد قومية باستثناء دخل الميناء والمساعدات الأجنبية، وهي اجتماعيا مازالت ممزقة بين الصراعات القبلية للعيسى الذين يرتبطون بالصومال، و العفر الذين يرتبطون بأثيوبيا، وهي عسكريا ليست لها قوات مسلحة تدافع عنها ومازالت الحامية الفرنسية والأسطول الفرنسي هما المدافع والمحامي الأساسي.

وإذا ما وضعنا جيبوتي بموقعها الاستراتيجي هذا في إطار الصراعات المحلية والدولية على القرن الإفريقي، أمكننا القول إن استمرار استقلالها بهذا

---

(1) بالكاد (89%) من مساحة الدولة الجديدة صحراء قاحلة، وليس بها سوى حوالي (7) آلاف فدان صالحة للزراعة، والأغلبية العظمى من السكان تعتمد على الرعي. ويشكل دخل ميناء جيبوتي أكثر من نصف الدخل العام للدولة.

الوضع أمر مشكوك فيه على المدى البعيد، وهناك في هـذا الـصدد ثلاثـة احتمالات:

الاحتمال الأول : أن يتمكن الصومال من ضـمها إلى أراضـيه في وقت تساعده الملابسات الدولية على تحقيق هذا الضم الذي يستند إلى أسـس تاريخية.

الاحتمال الثاني : أن تتمكن أثيوبيا من غزوها والاسـتيلاء عليهـا خاصة أن بعض زعماء العفر اعتبروا نتيجة الاستقلال في صالح العيسى، أي في صالح الصومال.

الاحتمال الثالث : أن تتفق القوتان العظميان (**الولايات المتحـدة والاتحاد السوفيتي سابقا**)، وكل منهما له مصالحه واستراتيجياته في القـرن الإفريقي، على بقاء هذه الدولة في ظل وضع خاص، وبالتالي، علـى كـبح أطراف الصراع المحلية المطالبة بجيبوتي.

وإذا ما اتفقت الأطراف الدولية والمحلية على ذلك فإن جيبوتي قـد تصبح سنغافورة أو هونغ كونغ جديدة.

المبحث السادس

النزاعات العرقية (ethnisme)

العرقيّة (ethnisme) أو العشيرة أو القبلية، تعاريف وتسمّيات لمدلول واحد هو **فكرة الجماعة** ، وفي أبسط تعريف لها هي:"**شعور أو إحساس جماعة بأن لها انتماءا واحدا والتي يسير انتماؤها موازيا أو متعامدا (متعارضا) مع الولاء للدولة**"[1]، والعرقية (ethnisme) أو القبيلة كتركيبة اجتماعية بالمعنى الإفريقي قد تكون في طريقها إلى الاختفاء في المدن، ولكنها بمعنى **تمييز الهوية والمشاركة في القيم** مازالت لها أهميتها في كل مكان، ومهما قيل في تعريف العرقية (ethnisme) فهي ليست ظاهرة إفريقية أو تختص بها إفريقيا وحدها، بل معروفة سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، في الماضي والحاضر، بل معروفة سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، في الماضي والحاضر، فأهالي **ويلز** أو شعب **ويلز** في بريطانيا كمجموعة عرقية مثلهم كمثل **شعب الكيكويو** في كينيا.

إذن، يمكن القول بأن **العرقية (ethnisme)** تتخذ أشكالا متباينة وتعبر عن نفسها في صور مختلفة الحدة، فبينما نجد أن **قبيلة اليوربا** في غرب نيجيريا لها نظامها السياسي المركزي، فإن **الإيبو** في جنوب شرقي نيجيريا لها نظامها اللامركزي القائم على وحدات صغيرة أساسها **القوية**، ومن ثم يمكن تمييز نمطين من المجتمعات فيما يختص بالمجموعات العرقية (ethnisme) أو

([1]) د. محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، مرجع سبق ذكره.

القبيلة، تلك التي لها نظام حكومي، وتلك التي ترتبط فيها السلطة والقوة بتوزيع الثروة والمكانة، وهذا النوع الأخير تنقصه الحكومة والإدارة والمؤسسات القضائية، ويمثل النوع الأول **البانيانكولي** في أوغندا، **واليوربا** في نيجيريا، **والزولو** في جنوب إفريقيا، **والأشانتي** في غانا.

ومن أمثلة النوع الثاني **النوير** في السودان، **والإيبو** في نيجيريا، كذلك هناك اختلافات أساسية بين الجماعات المستقرة والجماعات الرعوية الرحل التي تجوب مساحة واسعة، كما يختلف حجم الجماعة من بضع أسر محدودة العدد إلى جماعات قد يصل حجمها إلى عشرة ملايين نسمة بحيث تصبح أقرب إلى الشعوب منها إلى القبائل.

كذلك قد يكون هناك فارق بين العرقية (ethnisme) في المدينة وتلك التي في الريف فالضغوط التي تمارسها العادات على الفرد تختلف من حالة إلى أخرى.

المطلب الأول

خصائص العرقية (ethnisme) في إفريقيا

للعرقيّة خصائص مميزة لابد أن تكون **ناتجة عن تفاعل بين مجموعة عرقية وأخرى**، فالعرقية (ethnisme) غير المجموعة العرقية (ethnisme) لايمكن أن تبقى أو تحيا في عزلة، وليس من شك أن الفترة الاستعمارية قد غذت هذه الروح، فقد أصرّ الاستعمار على أن يذكر الفرد بهويته القبليّة، فكل بعثة تبشيرية لها مجالها القبلي، ولها إقليم جغرافي معين تمارس فيه نشاطها، وأخذت الإدارة تشجع الموظفين على معرفة لغات القبائل، مما خلق الشعور

(باليوربا وبالباكنجو) كذلك يرجع إحساس **الإيبو** و**الولوف** بأنفسهم كمجموعة متميزة إلى القرن العشرين نتيجة اتصال الأوروبيين بهم، وإذا كان يعزى هذا الإحساس بالعرقية (ethnisme) إلى فترة الاستعمار الأوروبي، فإنها لاشك كانت موجودة قبله، وكل ما في الأمر أنه لم تقل حدة العرقية (ethnisme) بعد الاستقلال عن ذي قبل، إن لم تكن قد زادت ففي أوغندا على سبيل المثال، لوحظ أن **الجيشو** لم يحسوا بأنفسهم كمجموعة عرقية بهويّة مشتركة إلا حينما أحسوا أنهم مهددون من قبل **الباجندا** الأكثر عددا وعدّة.

والملاحظة الثانية على العرقية (ethnisme) أنها ليست ولا يمكن أن تكون ظاهرة ثابتة، قد تزداد حدّة وقوّة إذا ما صحبها تمييز أو تفاوت طبقي في المجتمع، كما حدث من جانب **الكريول** في سيراليون والأمريكيين في ليبيريا، و**التوتسي** في بوروندي.

وإذا أردنا تقييم العرقية (ethnisme) في إفريقيا المعاصرة، فيمكن القول بأن لها جوانبها السلبية والإيجابية، أما عن **الآثار السلبية** فهي كثيرة وواضحة، ففي زائير المشكلة الرئيسية هي الأعداد الضخمة من المجموعات **القبليّة** وسيادة أربع مجموعات فقط وهي **الباكونجو**، **البالوندا**، **البامنجو**، **البالوبا**، وفي نيجيريا سيادة **الهوسا** و**الفولاني** في الشمال، وفي كثير من الأحيان نجد أن أدبيات الأحزاب السياسية في الدول الإفريقية تتبع المجموعات العرقية (ethnisme)، لدرجة أن أي تغيير في الحكومة أو الوزارة أو الحاكم في كثير من الأحيان قد يستغل فيه العامل العرقي.

وفي الكونغو نجد أن العرقية (ethnisme) لعبت دورا كبيرا في فترة مابعد الاستقلال، **الباكونجو** القبيلة السائدة تعدادها نحو (5،1) مليون نسمة

وتنتشر عبر الحدود الدولية من زائير إلى الكونغو الـديمقراطي وأنغـولا. وفي الكونغو أيضا نجد أن الأحزاب الثلاثة القائمة أساسها مجموعات قبلية هـي: الباكونجو، مبوتشي، والفيلي، كذلك يسود **الكيكويو** في كينيا، و**البباحندا في أوغندا**، وقد زال نفوذهم عندما وصل عيدي أمـين إلى الحكـم (arbitre)، وذلك بملئه كل الوظائف الرئيسية في الحكومة والجيش بمواطنين مـن قبيلـة **الكاكوا** أو من القبائل الصغيرة الأخرى الموالية له والتي يمكن الاعتماد عليها، ولكنهم استطاعوا سلبه السلطة وذلك باستعداء قبيلتين كبيرتين هما **الأتشولي ولانجا** وكذلك الحال في الحركات الانفصالية في بيافرا.

كذلك قام بتخطيط الانقلاب الذي حدث في غانا سـنة (1966م) وأزاح الرئيس **نكروما** ضباط من قبيلتي **الأيفي والأشانتي**، بـل إن ظهـور الأحزاب المعارضة في الدول الإفريقية في كثير من الأحيان ليس معناه أن الذين ألفوها غير راضين عن برنامج الحزب الحاكم، لأن هناك برامج أفضل، بل هي لإزاحة الحاكم أكثر منها ائتلاف بين أكثر من حزب، فإن تركيـب قيـادة الحزب يراعى فيه المحافظة على هذا الائتلاف.

ولما كانت الأحزاب تقوم على أساس قبلي فإن معاركها دائما تقوم على أساس **مصالح قبلية** ضيقة، وتتحوّل المعارضة فيما بعـد إلى خـصومة وعداوة، أي مجموعة من النّاس ضد الحكومة في كل شيء. وأدى هـذا إلى تفسير علماء السياسة غلبة **نظام الحزب الواحد** في الدول الإفريقية، وكذلك الحكومات العسكرية، إلى سلبيات الروح العرقية (ethnisme)، وإن كان مثل هذا النظام يؤدي لامحالة إلى نوع أو آخر من الديكتاتورية وأن معارضة مثـل

هذا النظام لاتأتي إلا باستخدام القوّة والعنف، ومن ثم كانت كثرة الانقلابات العسكرية.

بينما يذهب البعض الآخر إلى أن هذا النظـــام هـــو أصـــلحها لأن الأحزاب في إفريقيا حول خطوط قبليّة، ويذهب بعض السياسيين الغانيين إلى القول بأن **نظام التعدد الحزبي** هو نظام غربي لايصلح للدول الإفريقية بنظمها الاجتماعية، وهذا مادعا كثيرا من الحكومات الإفريقية إلى نبذه، فالغرض من إعطاء **كواندا** الفرصة لقيام حزب واحد حاكم في **زامبيا** سنة (1972م) هـــو تقوية الروح القومية على حد قوله، وقد ظهر أنه قبل سنة (1972م) حينمـــا تعددت الأحزاب، كان صراعها قبليّا بالدرجة الأولى، ونظرا لأن **زامبيا** دولة حبيسة ومحاطة بأقطار معادية (روديسيا- موزمبيق، وأنغولا البرتغـــاليين) في ذلك الحين كانت الفرصة مواتية لهؤلاء الأعداء للتآمر على حكومة **كواندا**.

ومن ناحية أخرى فإن العرقية (ethnisme) نظام يتغلغـــل في حيـــاة الإفريقيين بعمق، حضاريا واقتصاديا واجتماعيا، لذلك ليس من الممكن إزالتها بسهولة.

ويذهب كثير من الكتاب إلى إدانتها، لأنها تكون ممثلة لجذور عـــدم الاستقرار، ولأنها تستخدم بواسطة السياسيين لتحقيق أغراضهم الخاصة، ومن ثمّ كانت موازنة مجموعة قبلية بأخرى من الأمور الضرورية وهذا النوع مـــن التوازن القبلي قد يكون مفيدا فكل من **سنغور** في السنغال، و**نـــير يـــوي** في تنزانيا، و**كواندا** في زامبيا، و**كينياتا** في كينيا، و **هوفي بوانييه** في ساحل العاج استطاعوا عمل توازن لطموحات ومخاوف المجموعات القبليـــة، واســـتطاع **نيريري** بوجه خاص الاستفادة من خصائص كل مجموعة لبناء تانزانيا وكانت

صيحة كينياتا (**هارمبي**) دائما، ومعناها فلنحمل العبء معا، لأنه في النهايـــة، أليست العرقية (ethnisme) والقبلية نوعين للانتماء، ومن الضروري أن يكون هناك انتماء ما بشكل أو بآخر لخلق **الدولة- الأمة**، ويمكن أيضا أن تكـــون رصيدافي عملية التحديث على اعتبار أنها تزيد من الشعور بالشخصية الجماعية والمهنية على مستويات مختلفة، وتحتفظ بالرابطة ما بين الريف والمدينة فـــأي عضو من قبيلة معينة يتجه إلى المدينة، لابد وأن يقـــوى ارتباطـــه بجماعتـــه الأصلية، وتهدم هذا النظام العرقي في أفريقيا هو الاستثناء وليس القاعدة.

المطلب الثاني

العرقية (ethnisme) والإحساس بالعرقية (ethnisme) وآثارها

بداية علينا أن نفرق بين **العرقية (ethnisme)**، **والإحساس بالعرقية (ethnisme)**، ومحاولة التبسيط هنا قد تكون من الخطورة بمكان، فهي قضية معقّدة للغاية كما توضحها **قضيّة بوروندي**.

الفرع الأول

قضية بوروندي

فبوروندي قبل أن تحصل على الاستقلال كانت مـــستعمرة ألمانيّـــة، وبهزيمة ألمانيا وضعتها عصبة الأمم (société des natios) المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى تحت **انتداب** بلجيكا التي تولت عليها **الوصاية** أيضا بعد الحرب العالمية الثانية، وتطل **بوروندي** على الشواطئ الـــشمالية الـــشرقية لـــبحيرة

تنجانيقا، وتعتبر من المناطق الكثيفة السكان إذ بمساحتها التي تقدر بنحو (28) كيلومتر مربع يسكن مايقل قليلا عن (4) ملايين نسمة، وهي من الدول الحبيسة أي التي لاسواحل لها، ومن ثم اعتمدت على تنزانيا كمخرج لها.

ويعيش في بوروندي مجموعتان عرقيتان : **التوتسي هيما** وهم يمثلون أقلية (16%) من السكان، ولكنهم يمثلون الطبقة الحاكمة، **والهوتو** ويمثلون الأغلبية (84%) من السكان، وحاول **الهوتو** الذين يكونون الأغلبية الاستيلاء على السلطة من التوتسي ولكنهم فشلوا، وأعقب ذلك قيام التوتسي بمذبحة وحشية للنخبة من الهوتو، في المدارس، والإدارة، والجيش، وكل مكان، حتى قضوا على ما يقرب من (3,5%) من مجموع الهوتو، كما جاء في تقرير لجنة حقوق الإنسان، وكانت هذه أكبر عملية إبادة جماعية تم فيها القضاء على النخبة أو صفوة الهوتو، وأصبحت بوروندي من البلدان الفريدة التي تحتكر فيها السلطة أقلية عرقية وهي التوتسي، بينما تحول الهوتو إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وأبعد الهوتو (**رغم أنهم الغالبية**) عن الوظائف المدنية والجيش والتعليم الجامعي والثانوي.

وكان بيان للحكومة الرواندية قد أعلن أن مجلس الوزراء قد تبنى مشروع قانون ينص على تشكيل لجنة وطنية مستقلة تكون مهمتها جمع أدلة تورط فرنسا في الإبادة الجماعية التي حدثت بالبلاد. إذ يتّهم النظام الرواندي الحالي- الذي تسيطر عليه أغلبية التوتسي- إدارة الإليزيه بتدريب وتسليح مرتكبي الإبادة الذين ينتمون إلى أغلبية الهوتو.

وكان الرئيس الرواندي قد ندّد بما وصفه بموقف المجتمع الدولي (communauté internationale) المخزي خلال مذابح سنة (1994م) في رواندا، مشددا على مسؤولية الأمم المتحدة وفرنسا على وجه الخصوص.[1]

الفرع الثاني

حالة رواندا

وفي **رواندا** يختلف الحال عما حدث في **بورندي**، وهما دولتان متجاورتان وحيث يوجد فيهما أيضا نفس التقسيم العرقي، ولكن الجماعتين العرقيتين تعيشان مع بعضهما، و لم يحدث بينهما ماحدث في بورندي مما يدل على أن **الإثارة العرقية** (**ethnisme**) هي بين النخبة من المجموعتين أكثر منها بين جماهير الجماعتين، وهذه الفكرة تتفق مع مفهوم الإحساس بالعرقية (ethnisme) بأنه المنافسة بين النخبة من المجموعات العرقية(ethnisme) المختلفة.

وما ينبغي الإشارة إليه أن القبيلة **ككيان اقتصادي**، لم تأخذ ما تستحقه من الدراسة باعتبارها تكون في مجموعها مجموعة من المصالح في النظام الاقتصادي الجديد، ففي **الكاميرون** كمثال إذا أصيب محصول **الكاكاو** في سنة من السنوات فإن هذا يؤذي قبيلتي **البولو** و **أوندو** بوجه خاص، بينما إذا أصابت الكارثة محصول زيت النخيل، فان هذا يضر **قبيلة الباسا**، وإذا حدث كساد للتجارة بوجه عام فإن هذا لايكون في صالح **الباميلكي** ويمكن للإنسان أن يلاحظ نفس الظاهرة لدى **الاشانتي** في غانا (الكاكاو) **والولوف** في

---

(1) الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد 1143، 1904/8/3.

السنغال، **والفول السوداني**، **والكيلويو** (الذرة) في كينيا، لذلك ليس من المستغرب أن تختلف مجموعات المصالح، فتصبح مجموعات ضغط محاولين أن ترعى المؤسسات حاجتهم ومصالحهم الخاصة.

وقد كان إقليم رواندا أورندي من المستعمرات الألمانية السابقة، ووكل نظام إدارته إلى السلطات البلجيكية سنة (1916م) في أثناء الحرب العالمية الأولى، وطبيعة الإقليم جبلية مرتفعة، ولذلك كان حوه مناسبا لإقليم المستوطنين البيض ويحده من الغرب **الكونغو البلجيكي** وسواحل **بحيرة كيفي** وبحيرة **تنجانيقا**، ومن الشمال والشرق تحده إفريقيا الشرقية البريطانية، والإقليم برمته يعتبر منطقة المنابع الأولى **لنهري النيل والكونغو**.

وقد يصبح التقسيم الاجتماعي موازيا للتقسيم الاقتصادي، حيث نجد الأقليّات الأجنبية قد حققت نموا موازيا في بعض القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى اتخاذ مواقف معينة من هذه الأقليّات، مثل تأميم هذه القطاعات كما حدث للبنانيين في غرب إفريقيا بمقتضى القوانين التي أصدرتها نيجيريا وساحل العاج والسنغال سنة (1973م)، فأصدرت نيجيريا قائمة بمائتين وعشرين حرفة لايقربها إلا المواطنون.

وقد تتخذ الصورة شكلا أكثر عنفا حينما وجد **الرئيس عيدي أمين** أن الآسيويين أو بمعنى آخر الهنود والباكستانيين يسيطرون على ثلاثة أشياء: رأس المال، والمشروعات، والمهارات الإدارية، وهي مفاتيح النشاط الاقتصادي، ويعيشون في عزلة في مجتمع مغلق عليهم محاولين الاستفادة دون الإفادة، ورغم أنهم خليط في الأصل من حيث اللغة والأصل والعقيدة، ولم يكونوا يوما مجموعة متحدة، إلا أنهم إذا ما تعرضوا أو تعرض بعض منهم

لضغوط اتخذوا موقفا دفاعيا ووضعا متصلبا أمام الحكومة، وحاول عيدي أمين احتذاءهم للمشاركة في حل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد سنتي (1970م - 1971م)، ولكنه فشل، فاضطر إلى طرد مايقارب من (40) ألفا ممن يحملون جوازات سفر بريطانية (17)، وهكذا يشكل مثل هؤلاء بؤر عدم الاستقرار.

أيضا، كثيرا ما يجد **الولاء العرقي** تعبيرا جغرافيا له، فبعض الأقاليم قد تكون أغنى نسبيا من أخرى، وإذا ارتبطت **الدعوى العرقية (ethnisme)** بالغنى النسبي، تقوى **دعوى الانفصالية**، كالدعوى التي قام بها **الأشانتي** في غانا، **والايبو** في نيجيريا، **وشابا** (كاتنجا) في زائير، فكل دولة إفريقية تقريبا ماعدا الشمال لها (شابا) !!.

كذلك الحال عندما تزداد حالة **إقليم في داخل الدولة** تخلفا، وهذا له آثاره السلبية، خاصة إذا كنّا أمام حال انخفاض متوسط دخل الفرد في الإقليم، وازدياد نسبة البطالة بصورة أكبر عن نسبتها في الدولة، وكذلك **قلة الاستثمارات** وغيرها، هذه المؤشرات كثيرا ما تكون مدعاة للمخاطرة في هذا الإقليم وبؤر توتر، تؤدي في نهاية المطاف إلى المطالبة بالانفصال أو المطالبة **بالحكم (arbitre) الذاتي**، كما حدث في جنوب السودان في السابق، حين كان ضمن دعاوي الجنوبيين أن المشروعات والتنمية تتم في الشمال، بينما لم يصب الجنوب منها الكثير، وبصرف النظر عن الأسباب الفعلية للتخلف، فقد كان هذا التخلف يسير إلى جانب العرقية (ethnisme)، ضمن أسباب التذمّر وعدم الرضا.

الفرع الثالث

مأســـاة دار فور

يقع **إقليم درافور** في أقصى غرب السودان بمحاذاة ليبيـــا وافريقيـــا الوسطى، وتقطنه عرقيات إفريقية وعربية أهمهـــا "**الفـــور**"، و"**الزغتـــوة**"، و"**المساليت**"، وقبائل "**البقارة**" و "**الرويقات**"، وتمتد جذور هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار، خاصة تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، مـــساحته (510كلم^2)، ويقطنها حوالي ستة ملايين نسمة ويتكلمون اللغة العربية، إضافة إلى اللهجات المحلية، كما تجمعهم ديانة واحدة هي الإسلام.

ويشهد **إقليم درافور** حاليا مأساة حقيقية بفعل نزوح أكثر من مليون مواطن من سكان الإقليم إلى دولة تشاد المجاورة ووجودهم في معـــسكرات للاجئين منذ اندلاع النزاع في فيفري سنة (2003م) بين القـــوات الحكوميـــة وحركتي التمرد الرئيسيتين في درافور وهما(**حركة تحرير السودان، وحركـــة العدالة والمساواة**) والذي أسفر عن مقتل عشرة آلاف شخص.

وبفعل تطاحن الميليشيات فيما بينها، وتساهل حكومة السودان مـــع المتمردين وتسليح بعضهم ضد الآخر، حتى لما أدرك أهل درافـــور تقـــاعس الحكومة في حماية المواطنين حملوا السلاح ضدها، فكانت النتيجـــة الحتميـــة لذلك ردّ السلطات السودانية بالاستعمال المفرط للقوة، وتـــصدّر الحـــدث للصفحات الأولى في العالم، وبالتالي، إعطاء المبرر للتدخل الأجنبي في شـــؤون السودان. ولأول مرة تحظى قضية درافور بمقدمة الاهتمامات من الولايـــات المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

النزاع القبلي في درافور والتمرد المسلح، ردت عليه الحكومة المركزية بتسليح ميليشيات عربية تعرف باسم (**جنجويد**)[1] المتهمة بشن هجمات على قرى يسكنها الأفارقة، وبارتكاب عمليات إبادة جماعية، وبسبب النزاع الذي تحول إلى حرب أهلية في مقتل الآلاف ونزوح نحو مليون مواطن.

وقد كان للمتمردين في البداية مطالب تنموية مثل : المطالبة بالحقوق والمساواة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، زيادة على سياسة الانفتاح على الخارج وضغوط القوى الكبرى لنشر الحرية والديمقراطية في المنطقة، إلا أن الحكومة تقاعست في تلبية احتياجات المتمردين، واتهامها بتورط (**جون غارنغ**) زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في أحداث درافور بهدف تكرار تجربة الجنوب مع غرب السودان لإضعاف السلطة المركزية، وخاصة في وجود تحالف معلن عنه بين الطرفين، وفي عهد حكم الصادق المهدي سنة (1986م) حاول الجنوبيون نشر القلاقل والفوضى في إقليم درافور، مما اضطر الحكومة آنذاك إلى تسليح الميليشيات العربية لمواجهة المتمردين حتى أن هناك مقولة منتشرة في وسط السودان تقول :" **البجي من الغرب مابسر القلب** ".

لقد شهد الإقليم في تاريخه الحديث ظاهرة الصراعات القبلية على موارد الأرض والماء المحدودة في ظل الانفجار السكاني، وتزايد أعداد الماشية، وانعدام أي شكل من أشكال تنمية الموارد وتحقيق الخدمات ورفع الوعي العام.

---

(1) تتكون (جنجويد) من ثلاثة مقاطع هي (جن) بمعنى رجل، و(جاو) أو(جي) ومعناها الرجل يحمل رشاشا من نوع (جيم) المنتشر في الإقليم بكثرة، و(ويد) ومعناها الجواد، ليصبح معنى كلمة (جنجويد): الرجل الذي يركب جوادا ويحمل مدفعا رشاشا.

وقد اكتسب **صراع الموارد** هذا شكل النزاع بين القبائل الرعوية المترحلة ذات الأصول العربية في مجملها، والقبائل الزراعية المستقرة خاصة ذات الأصول الإفريقية متخذا بذلك مشكلا عرقيا مما يسميه البعض لاحقا **صراع الهوية**. كل هذه العوامل أدت إلى تأزم الأوضاع الاجتماعية والسياسية في درافور وإشاعة ثقافة العنف والحرب، وسقوط المشاريع التنويرية والرجوع القهقرى إلى جيوش وحروب القبائل بعد حوالي (60) سنة من استقلال السودان.

وقد خرجت مأساة درافور من طابعها المحلي إلى حرب أهلية يتصارع فيها في المقام الأول أبناء درافور من **عرب وأفارقة**، وتلعب فيها أياد أجنبية دورا خفيا ويدفع ثمنها الفادح المواطن الدرافوري البسيط.

المؤشرات ترى أن مأساة درافور لها خلفية سياسية سيدفع ثمنها السودان خاصة في ظل الصمت العربي المريب، وهناك تهديدات بفرض عقوبات دولية ضد السودان إن هو لم يستجب لمطالب المعارضين والثائرين والانفصاليين، والضغط على السودان سيعجل باتفاق السلام مع (**جون غارنغ**) الذي سيكون نائبا لرئيس الجمهورية، والذي سيستقيل بالجنوب طال الحال أم قصر، والذي يشكل ربع السودان، ثم إقليم درافور في الغرب بالربع الآخر، خاصة إذا علمنا أن الدعاية الغربية تسوق الأزمة في خانة **التطهير العرقي**، وكلنا يعرف ما يتبع ذلك من حجة للتدخل، رغم أن المعروف أن العرقية (ethnisme) غير مطروحة في الإقليم لأن الدرافويين ينتمون لجنس واحد وبشرة واحدة ودين واحد (99%) منهم مسلمون.

إضافة إلى ما تقدم، وبسبب الضغوط الخارجية اضطرت السلطات الحاكمة في السودان إلى قبول مطالب (**جون غارنغ**) في اقتسام السلطة بين الشمال والجنوب، ووقع الطرفان مؤخرا في كينيا، وبعد مفاوضات شاقة تم عقد ثلاثة بروتوكولات حول اقتسام السلطة والمناطق المتنازع عليها وهي: **جبال النوبا، والنيل الأزرق، وأبي**، وسيتم التوقيع على اتفاق سلام شامل خلال الشهر الجاري (يوليوسنة2004م).

إلا أن تردد حكومة السودان في تلبية مطالب دارفور المشروعة ومماطلها هو الذي فتح باب المؤامرات، وسمح بظهور حركات تمرد من أصول إفريقية تسعى للاستفادة من الأوضاع المتدهورة لخدمة أهداف ضيقة، حيث رفضت الدخول في مفاوضات مع الحكومة، ورفعت من سقف مطالبها بالتلويح إلى ضرورة حصول المنطقة على نفس حقوق الجنوبيين، ومحاكمة المتسببين في الأحداث، والأخطر أنها لجأت إلى القوة الخارجية للحصول على مطالبها.

وقد حددت حركتا **العدل والمساواة، وتحرير السودان**، وهما الجماعتان المتمردتان الرئيسيتان في **درا فور**، ستة شروط قبل استئناف المفاوضات التي جرت بوساطة من **الاتحاد الافريقي (union africaine)**[1] لحل الأزمة وهي:

- تجريد ميليشيات الجنوب من الأسلحة،
- التحقيق (enquéte) في الإبادة الجماعية،

---

(1) أفادت آخر الأخبار، انسحاب وفدي متمردي إقليم درا فور غربي السودان في: 2004/07/17.

- تقديم المسئولين عن الإبادة الجماعية إلى محاكم،
- تسهيل توصيات عمليات الإغاثة للمحتاجين،
- إطلاق سراح المعتقلين والسجناء،
- تحويل مكان المفاوضات إلى أرض محايدة.

المبحث السابع

النزاعات الاقتصادية في إفريقيا

بعد أن تكلمنا عن النزاعات ذات الطابع السياسي، ثم العرقي، نتكلم الآن على نزاع آخر كثيرا ما يكون سببه اقتصادي، **فالزائير، ورواندا، والبوروندي، تشكل مجموعة البحيرات الكبرى، فهناك بحيرة كيفي، وبحيرة تنجانيقا**،[1] والإقليم برمته يعتبر منطقة المنابع الأولى لنهري النيل والكونغو، والمجموعة المذكورة اقتصادية أوشكت على التحول إلى مجموعة سياسية، وبالتالي، تحويل مجموعة البحيرات الكبرى إلى كونفدرالية ومجموعة سياسية واقتصادية، وهكذا، فالزائير بمساحته الكبيرة، بإمكانه أن يعطي بعدا آخر لرواندا وبوروندي، في سياق تنمية مدمجة، وبالتالي، منح فضاء حر للبلدين الصغيرين من حيث المساحة، والكبيرين من حيث عدد السكان، واللذين يبحثان عن التنفس، خاصة إذا علمنا أنهما في فترة مضت دخلا في نزاعات عرقية بينهما تكلمنا عنها سابقا.

ولا يزال إقامة اتحاد لدول البحيرات الكبرى حلم يتوق إليه الجميع، خاصة إذا عرفنا أن الجميع يدرك أن مجموعة البحيرات الكبرى، كانت تشكل بالنسبة للزائير والبوروندي ورواندا ككيان اقتصادي وتجمعهم علاقات سياسية، مقبولة، واليوم، بدل تعزيز هذا الاتجاه بما يعود بالرفاه على أبناء

---

(1) وضع إقليم تنجانيقا تحت إشراف مجلس الوصاية سنة 1946 بموجب اتفاقية بين المجلس المذكور وبريطانيا.

القارة الإفريقية يفضّل البعض إذكاء روح الفتنة الداخليـــة في روانـــدا والـــبورندي.

والأخطر من ذلك أن هناك بعض الساسة يهدفون إلى تفجير وحـــدة الزائير، تحت يافطات مشبوهة منها المساعدة الإنسانية. فبعد رجوع الروانديين والبور ندين إلى وطنهم، ستبقى مسألة الزائير، مسألة الأقليات مـــن أصـــل **توتسي** المقيمين في الزائير والذين يعتبرون زائيريين، ويطرحون مسألة إقلـــيم الكيفو (KIVU)، الذي يعيش مسألة تمرد، وأن القوى التي تمردت في هـــذا الإقليم تسير الآن نحو كسينجاني. إن ما لا يقال هو أن الزائير يتعرض لزعزعة استقراره منذ عدة سنوات وأنه لا يتوفر على مؤسسات، وأن هذه الأخـــيرة بالكاد منعدمة به منذ مدة، و لا يتوفر على جيش أو أن جيشه مفكك وغير منظم.

والجدير بالملاحظة، أن الزائير الذي تحده تسعة دول إفريقيـــة هـــي: رواندا، البور ندي، تنزانيا، انغولا، إفريقيا الوســـطى، زامبيـــا، الـــسودان، الكونغو، أوغندا، قابل للانفجار داخليا، وهناك تساؤلات قد تكون ســـابقة لأوانها ولكنها- ومن خلال المؤشرات الراهنة- موضوعية انطلاقا من راهنيـــة الواقع، وهي كيف يمكن أن يعالج الاتحاد الافريقي (union africaine) مسألة تفجير الزائير من الداخل؟كيف يمكن وقف مسألة اللاجئين أو نركز اهتمامنا على مسببات التفجير المتوقع لهذا البلد من الداخل؟.

إن الأمر قد يبدو ضرب من التقديرات والاجتهادات أو التخمينات، ولكن لنتصور أنّ أي هزّة حدثت للزائير ستكون لها آثـــار ســـلبية بالنـــسبة للكونغو لا يمكن توقعها أو حسابها. فمدينة كينشاسا (KINSHASA) الـــتي

تقابل برازافيل تأوي خمسة ملايين نسمة فلو وقع أي طارئ للزائير، فـيمكن لمليوني ساكن أن يقطعوا من هذه المدينة **نهر الكونغو**، الذي يفصل العاصمتين في ظرف (24) أو ربما (48) ساعة، ووقتها سيتضاعف عدد سكان الكونغـو دون أن يحرك أحد ساكنا، وسيكون من أبرز نتائج ذلك زعزعـة اسـتقرار الكونغو بفعل **حركية سكانية** من مدينة كينشاسا.[1]

إضافة إلى ما تقدم هناك **حالة أنغولا**، التي لم تجد حلا لمعضلتها حتى اليوم، أما جمهورية إفريقيا الوسطى فليست أوفر حظا، إذ أن الفصائل المتناحرة تتراشق بين الفينة والأخرى في **بانغي**، وغني عن البيان البوراندي، ورواندا اللذين يمكن أن يتلقيا آثار انفجار الزائير مباشرة، ويبدو أن هناك مؤشـرات تدل على أن من بين الدول الكبرى من يهمها انفجار الزائير داخليا.

---

1) انتقالية واستشفاف، العدد 2، سنة 1999، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، محاضرة للسيد/ دونيس ساسو نقيسو الرئيس الحالي للكونغو.